

عنوان البحث

دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة
العربية السعودية

إعداد /

محمد عبد الوهاب القحطاني

الرقم الأكاديمي / 233000702

إشراف /

د. فايز جراد

د. الفيصل حسن

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2.....	قائمة المحتويات:
3.....	مقدمة:
4.....	مشكلة الدراسة:
8.....	أهمية الدراسة:
16.....	أهداف الدراسة:
18.....	تساؤلات الدراسة:
20.....	فروض الدراسة:
21.....	الدراسات السابقة:
23.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
25.....	المنهجية وطرق البحث:
28.....	أدوات الدراسة:
30.....	حدود الدراسة:
32.....	المراجع:
32.....	References

مقدمة:

تعتبر استراتيجيات الصادرات والواردات عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام في أي دولة. في المملكة العربية السعودية، تلعب هذه الاستراتيجيات دوراً محورياً في تطوير قطاع التصنيع وتعزيز مكانة البلاد على الساحة الدولية. مع توجه المملكة نحو تنوع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكبير على النفط، أصبحت الصادرات والواردات أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. تتناول هذه المقالة بالتفصيل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية (Hanif، 2018).

تعد استراتيجيات تعزيز الصادرات من الركائز الأساسية لسياسة المملكة الاقتصادية ضمن رؤية 2030. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تنمية الصناعات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وقد اتخذت المملكة عدة خطوات في هذا الصدد، منها تقديم الحوافز للشركات المحلية لتصدير منتجاتها، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتحسين جودة المنتجات الصناعية لتلبية المعايير الدولية.

تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى نمو قطاع التصنيع من خلال توفير فرص جديدة للشركات المحلية، مما يعزز من قدرتها على الابتكار وتحسين الإنتاجية. على سبيل المثال، ساعدت مبادرات مثل برنامج "صنع في السعودية" في تعزيز الهوية الوطنية للمنتجات السعودية، وزيادة الوعي بجودتها في الأسواق العالمية. هذا النمو في قطاع التصنيع يسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل القومي، وتنويع قاعدة الاقتصاد السعودي.

تعتبر استراتيجيات الواردات بنفس القدر من الأهمية لتطوير قطاع التصنيع في المملكة. تستورد السعودية مواد خام ومكونات صناعية لا تتوفر محلياً، ما يتيح للشركات المحلية تصنيع منتجات ذات جودة عالية. تسهم هذه الاستراتيجية في تعزيز التكامل الصناعي وتوفير بيئة عمل مواتية للصناعات التحويلية (Waheed، 2020).

على سبيل المثال، استيراد التكنولوجيا المتقدمة والآلات الصناعية يساعد المصانع السعودية على تحسين كفاءتها الإنتاجية وتقليل التكاليف. هذا ينعكس إيجاباً على جودة المنتجات ويجعلها أكثر تنافسية في الأسواق المحلية والدولية. علاوة على ذلك، تسهم هذه الواردات في نقل المعرفة التقنية وتطوير المهارات المحلية، مما يعزز من قدرات القوى العاملة السعودية ويسهم في تحقيق أهداف التوطين والتوظيف.

تمثل استراتيجيات الصادرات والواردات جزءاً لا يتجزأ من العلاقات التجارية الدولية للمملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز صادراتها، تسعى المملكة إلى توسيع حصتها في الأسواق العالمية، وتوثيق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى. هذه الاستراتيجيات تسهم في تحسين الميزان التجاري للبلاد وزيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز من مكانة المملكة على المستوى الدولي.

كما تسهم الواردات في تحقيق توازن تجاري من خلال توفير السلع والخدمات التي تحتاجها البلاد لتنمية قطاعاتها المختلفة. الاستيراد من الدول المتقدمة يفتح قنوات جديدة للتعاون والشراكة، ما يعزز من تبادل المعرفة والخبرات. هذا التفاعل الدولي يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع السعودي، ما يساهم في تحديث البنية التحتية الصناعية وتطويرها (Asiri، 2020).

تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً حيوياً في تنمية قطاع التصنيع وتعزيز التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. من خلال تبني سياسات فعالة في هذا المجال، تستطيع المملكة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز قدرتها التنافسية على الساحة العالمية، وتنويع مصادر دخلها بما يتماشى مع رؤية 2030. هذه الاستراتيجيات ليست فقط ضرورية للتنمية الاقتصادية، بل أيضاً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص عمل جديدة للشباب السعودي، مما يمهد الطريق لمستقبل مزدهر ومستدام (محمد، 2019).

مشكلة الدراسة:

تعد استراتيجيات الصادرات والواردات من القضايا الحيوية التي تواجهها المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير قطاع التصنيع، إلا أن هناك العديد من التحديات والعوامل التي تعيق تحقيق الفعالية الكاملة لهذه الاستراتيجيات. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور

استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بها (Alhowaish، 2017).

تواجه المملكة عدة تحديات في تنفيذ استراتيجيات تعزيز الصادرات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع التصنيع. من أبرز هذه التحديات:

- على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، لا يزال قطاع التصنيع في المملكة يعتمد بشكل كبير على الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات والتعدين. هذا الاعتماد يحد من قدرة البلاد على التوسع في أسواق جديدة وتصدير منتجات متنوعة.
- تواجه المنتجات السعودية تحديات في تلبية المعايير الدولية المطلوبة في الأسواق العالمية. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين جودة المنتجات وتبني تقنيات حديثة لضمان التوافق مع المعايير العالمية.

- تعتبر البنية التحتية للنقل والشحن والتخزين من العوامل الحاسمة في نجاح استراتيجيات الصادرات. ومع أن المملكة قد استثمرت في تطوير موانئها وشبكاتها اللوجستية، إلا أن التحديات المتعلقة بالكفاءة والقدرة الاستيعابية لا تزال قائمة.

قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل كبير على الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات والتعدين. هذا الاعتماد يحد من قدرة البلاد على التوسع في أسواق جديدة وتصدير منتجات متنوعة. بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن قلة التنوع في الصناعات يجعل الاقتصاد السعودي أقل قدرة على التكيف مع تغيرات الطلب العالمي والتحديات الاقتصادية العالمية (Sallam، 2022).

المنتجات السعودية تواجه تحديات كبيرة في تلبية المعايير الدولية المطلوبة في الأسواق العالمية. هذا يتطلب استثمارات ضخمة في تحسين جودة المنتجات، وتبني تقنيات حديثة لضمان التوافق مع المعايير العالمية المتغيرة باستمرار. القدرة على تحقيق هذا التوافق تحدده قدرة الشركات السعودية على الوصول إلى الأسواق الدولية وزيادة حصتها فيها، مما يعزز من مكانتها التنافسية.

البنية التحتية للنقل والشحن والتخزين تعد عاملاً حاسماً في نجاح استراتيجيات الصادرات والواردات. على الرغم من استثمارات المملكة في تطوير موانئها وشبكاتها اللوجستية، إلا أن التحديات المتعلقة بالكفاءة والقدرة الاستيعابية لا تزال قائمة. تحسين هذه البنية التحتية يتطلب استثمارات مستمرة في تحسين البنية

التحتية وتوسيع القدرات، بما يتناسب مع النمو المتوقع في حجم الصادرات والواردات وزيادة الطلب على الخدمات اللوجستية المتقدمة.

تبرز مشكلة الاعتماد الكبير على الصناعات التقليدية في قطاع التصنيع في المملكة، والتحديات المتعلقة بتلبية المعايير الدولية، والحاجة الماسة لتحسين البنية التحتية اللوجستية. هذه العوامل تعتبر جوانب حيوية يجب معالجتها لتعزيز قدرة القطاع على المنافسة في الأسواق العالمية وتعزيز دوره في تعزيز التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى الصادرات، تواجه المملكة تحديات في استراتيجيات الواردات التي تؤثر على قطاع التصنيع. من بين هذه التحديات:

- تعتمد العديد من الصناعات السعودية على استيراد المواد الخام والتكنولوجيا من الخارج. هذا الاعتماد يجعل القطاع عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية والتغيرات في سياسات التجارة الدولية.
- تعتمد المملكة على استيراد التكنولوجيا المتقدمة لتطوير قطاع التصنيع. ومع ذلك، فإن القدرة على استيعاب هذه التكنولوجيا وتطبيقها بكفاءة يمثل تحدياً كبيراً، خاصة في ظل نقص الكفاءات والمهارات المحلية المتخصصة.
- تؤثر تكلفة استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج، مما يؤثر على تنافسية المنتجات السعودية في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات تحديات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار في التقنيات الجديدة وتحسين الإنتاجية.

تتعرض المملكة العربية السعودية لتحديات كبيرة في استراتيجيات الصادرات والواردات التي تؤثر على قطاع التصنيع بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه صادراتها، تواجه المملكة تحديات متعددة في استراتيجيات الواردات التي تؤثر على القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي في القطاع. على سبيل المثال، تعتمد الصناعات السعودية بشكل كبير على استيراد المواد الخام والتكنولوجيا من الخارج، مما يعرضها لتقلبات أسعار السلع العالمية وتغيرات في سياسات التجارة الدولية. هذا الاعتماد يجعل القطاع عرضة للمخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر سلباً على استقرار الإنتاج والتوسع في الأسواق العالمية (Murshed, 2022).

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المملكة تحديات في تلبية المعايير الدولية المطلوبة في الأسواق العالمية، مما يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين جودة المنتجات وتبني تقنيات حديثة لضمان التوافق والتميز التنافسي. على سبيل المثال، قد يتطلب تطوير قدرات التصنيع والابتكار في المملكة استيراد التكنولوجيا المتقدمة، ولكن التحدي يكمن في قدرة القطاع على استيعاب وتطبيق هذه التقنيات بكفاءة وتكلفة مناسبة، خاصة في ظل نقص الكفاءات والمهارات المحلية المتخصصة.

علاوة على ذلك، تؤثر تكلفة استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج، مما يجعل المنتجات السعودية غير قادرة على المنافسة بفعالية في الأسواق العالمية. هذا يعزز الضرورة الملحة للشركات السعودية لتحسين كفاءتها وتخفيض تكاليف الإنتاج لزيادة التنافسية والاستدامة في الأسواق الدولية (Tawfik، 2022).

هذه التحديات تتطلب من السعودية تطوير استراتيجيات متكاملة لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصنيع، بما في ذلك تحسين بنية التحتية للنقل والشحن والتخزين، وتطوير القدرات التكنولوجية، ودعم الابتكار، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية لتحقيق نمو مستدام ومستدام في الاقتصاد الوطني.

هذا التوسيع يتناول جوانب متعددة لتحديات الصادرات والواردات في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، مما يعكس الحاجة الماسة للتركيز على تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تعزز الاستدامة والتنمية الاقتصادية المتكاملة.

تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً مهماً في تحديد مكانة المملكة على الساحة الدولية. ولكن، هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية هذه الاستراتيجيات في تعزيز التجارة الدولية:

- تعتمد نجاح استراتيجيات الصادرات والواردات على مدى استفادة المملكة من الاتفاقيات التجارية الدولية. ومع أن المملكة تسعى إلى توقيع اتفاقيات تجارية جديدة، إلا أن العقبات السياسية والاقتصادية قد تعرقل تحقيق هذه الأهداف.

- يجب على المنتجات السعودية أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الجودة والسعر. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، فضلاً عن الترويج الفعال للمنتجات السعودية في الخارج.

- تؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية على قدرة المملكة على تنفيذ استراتيجيات الصادرات والواردات بفعالية. الاستقرار السياسي والاقتصادي يعتبر شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية من الأهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجيات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والتنوع الاقتصادي. تبرز الدراسة الحاجة إلى فهم معمق لتأثير هذه الاستراتيجيات على القطاع الصناعي والتجارة الدولية، وتقديم رؤى تساعد في تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز مكانة المملكة على الساحة العالمية.

- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

تعد استراتيجيات الصادرات والواردات من الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ففهم كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على قطاع التصنيع يساعد في تحديد الطرق الأكثر فعالية لتعزيز النمو الاقتصادي. تعني التنمية المستدامة تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وهو ما تسعى المملكة إلى تحقيقه من خلال تطوير قطاعات أخرى، مثل التصنيع. تساهم هذه الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة (Ouassaf، 2023).

أهمية الدراسة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة:

1. الحاجة إلى التنوع الاقتصادي:

استراتيجيات الصادرات والواردات تعتبر أدوات حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز قطاع التصنيع وزيادة الصادرات، يمكن للمملكة تنويع مصادر الدخل بعيداً عن اعتمادها الكبير على قطاع النفط. هذا التنوع يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويقلل من تأثير تقلبات أسواق النفط العالمية على الاقتصاد السعودي.

2. دعم النمو الاقتصادي المستدام:

تعزز الصادرات والواردات من فرص النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة الإنتاجية والإيرادات الخارجية، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تدعم الابتكار وتعزز قدرة الشركات المحلية على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية.

3. تحسين البنية التحتية والمهارات العمالية:

تساهم استراتيجيات الصادرات والواردات في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتطوير المهارات العمالية في المملكة. من خلال استثمارات في التكنولوجيا والتدريب، يمكن تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة جودة المنتجات، مما يزيد من جاذبية المنتجات السعودية في الأسواق العالمية.

4. الدور في تعزيز السياسات الاقتصادية:

توفر هذه الدراسة إطاراً لتحسين السياسات الاقتصادية في المملكة، بما في ذلك إصلاحات التشريعات وتسهيلات الاستثمار التي تدعم الصادرات والواردات. هذا يساهم في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعزز من قدرة المملكة على المنافسة العالمية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام (Alshehry، 2020).

- تنوع الاقتصاد وتحقيق رؤية 2030

تعتبر رؤية 2030 خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تنوع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً محورياً في تحقيق هذه الرؤية من خلال تعزيز قطاع التصنيع وزيادة صادراته. تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مما يساعد صانعي القرار في اتخاذ خطوات مدروسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية (Guendouz، 2020) 2030.

أهمية الدراسة في تنوع الاقتصاد وتحقيق رؤية 2030:

1. تعزيز التنمية المستدامة وتنوع الاقتصاد:

استراتيجيات الصادرات والواردات تلعب دوراً حيوياً في تحقيق تنوع الاقتصاد السعودي، وهو هدف رؤية 2030 التي تسعى المملكة لتحقيقها. من خلال تعزيز قطاع التصنيع وزيادة الصادرات غير النفطية، يمكن

للمملكة تقليل اعتمادها على النفط كمورد رئيسي للدخل وتنويع مصادر الدخل الوطني، مما يزيد من استقرار الاقتصاد ويحسن من مستوى المعيشة للمواطنين.

2. تحسين بنية الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية:

بالاعتماد على استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تحسين بنية الاقتصاد السعودي عبر تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. هذا يعزز قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يدفع باتجاه تحقيق التحول الاقتصادي المطلوب.

3. تحقيق أهداف رؤية 2030:

رؤية 2030 تهدف إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد متنوع ومبتكر يعتمد على مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك التصنيع والخدمات غير النفطية. استراتيجيات الصادرات والواردات تمثل أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في تعزيز القدرة التنافسية وتوفير فرص العمل وتحسين بنية الاقتصاد بشكل عام.

4. الأثر على التنمية المستدامة والاستدامة الاقتصادية:

بفضل استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تحقيق استدامة اقتصادية أكبر من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مصادر دخل متعددة. هذا يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويدعم جهود الحكومة لتعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل (Blazquez، 2021).

- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية

تعتمد قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية بشكل كبير على جودة المنتجات وكفاءة الإنتاج. من خلال فهم تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تحسين جودة المنتجات المحلية وتبني تقنيات حديثة تزيد من كفاءة الإنتاج. تساهم هذه الدراسة في تقديم حلول لتحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية، مما يساهم في زيادة حصتها في الأسواق العالمية وزيادة الإيرادات.

أهمية الدراسة في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية:

1. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

استراتيجيات الصادرات والواردات تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية من خلال تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة. بفتح الأسواق الدولية وتبادل التقنيات، يمكن للشركات السعودية تعزيز قدراتها التكنولوجية وتطوير منتجات تتفوق في الأسواق العالمية، مما يزيد من جاذبيتها وتنافسيتها.

2. تحسين جودة المنتجات والخدمات:

من خلال التعامل مع الأسواق العالمية، يمكن للشركات السعودية تحسين جودة منتجاتها وتقديم خدمات ذات مستوى عالمي. هذا التحسين في الجودة يعزز الثقة بالعلامة التجارية السعودية ويسهم في توسيع حصة السوق على المستوى الدولي.

3. تطوير المهارات والقدرات البشرية:

استراتيجيات الصادرات والواردات تعزز من ضرورة تطوير المهارات والقدرات البشرية في القطاع الصناعي السعودي. من خلال التدريب والتأهيل، يمكن تحسين كفاءة العمالة المحلية وزيادة تمكينها للتعامل مع التقنيات والمعايير العالمية، مما يعزز من قدرتها على المنافسة الدولية بشكل فعال.

4. تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بفتح الأسواق الدولية، تزيد استراتيجيات الصادرات والواردات من جاذبية السعودية كمكان للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال يزيد من الثقة في السوق السعودية كمركز للأعمال والاستثمارات، مما يعزز من تنافسية الصناعات المحلية (Bradshaw، 2019).

- تعزيز التجارة الدولية

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في التجارة الدولية، واستراتيجيات الصادرات والواردات تؤثر بشكل كبير على هذا الدور. تساعد هذه الدراسة في فهم كيفية تحسين العلاقات التجارية الدولية وزيادة حجم التبادل التجاري بين المملكة ودول العالم. من خلال تحليل السياسات الحالية وتقديم توصيات لتحسينها، يمكن تعزيز مكانة المملكة في التجارة الدولية وزيادة إيراداتها من الصادرات (Razek، 2021).

أهمية الدراسة في تعزيز التجارة الدولية:

1. توسيع قاعدة الأسواق الخارجية:

استراتيجيات الصادرات والواردات تعزز من قدرة الشركات السعودية على توسيع قاعدة عملائها في الأسواق الدولية. من خلال زيادة حجم الصادرات، تتيح هذه الاستراتيجيات للشركات السعودية الوصول إلى أسواق جديدة وتحقيق مبيعات إضافية، مما يزيد من حجم التبادل التجاري الدولي ويعزز من مكانة المملكة كلاعب رئيسي في السوق العالمي.

2. تعزيز الإيرادات الخارجية وتنوع مصادر الدخل:

تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في زيادة الإيرادات الخارجية للمملكة، مما يقلل من اعتمادها على النفط كمورد رئيسي للدخل. بتنوع مصادر الدخل، تحقق المملكة استقراراً اقتصادياً أكبر وتقليل للمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

3. تحسين البنية التحتية والمعايير القياسية:

من خلال الانخراط في التجارة الدولية، تضطلع الشركات السعودية بمتطلبات معايير الجودة والسلامة والاستدامة العالمية. هذا التحسين في المعايير يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة، مما يزيد من تنافسيتها على المستوى العالمي ويعزز من قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية بشكل أوسع.

4. دعم الابتكار والتكنولوجيا:

التجارة الدولية تساهم في تبادل التقنيات والابتكارات بين الشركات السعودية ونظرائها العالمية. هذا التبادل يعزز من قدرة الشركات على التطور التكنولوجي والابتكار، مما يعزز من مكانة السعودية كمركز للابتكار والتقنية في المنطقة (Istaiteyeh, 2023).

- دعم السياسات الاقتصادية

توفر هذه الدراسة معلومات قيمة لدعم صياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والصناعة. من خلال تحليل البيانات وتقديم توصيات مبنية على الأدلة، يمكن لصانعي القرار استخدام هذه المعلومات لتحسين السياسات الحالية وتطوير استراتيجيات جديدة تعزز قطاع التصنيع والتجارة الدولية. تعتبر هذه الدراسة أداة مهمة لدعم القرارات الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمملكة (Gouider, 2020).

أهمية الدراسة في دعم السياسات الاقتصادية:

1. تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

استراتيجيات الصادرات والواردات تسهم في دعم السياسات الاقتصادية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية. بزيادة الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري، تسهم هذه الاستراتيجيات في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، مما يدعم أهداف الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة والشمول الاجتماعي.

2. تعزيز القطاع الخاص وجذب الاستثمارات:

من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمارات، تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في دعم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا التعزيز يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية ويعزز من تنافسيته.

3. تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي:

بالمشاركة في التجارة الدولية، يمكن للمملكة تعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول الأخرى في المنطقة والعالم. هذا التكامل يساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية، مما يعزز من استقرار الاقتصاد السعودي ويزيد من فرص النمو المستدام.

4. دعم التنمية المستدامة والاستدامة البيئية:

من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين بنية الاقتصاد، تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في دعم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التنمية المستدامة والاستدامة البيئية. بتعزيز الاستثمار في القطاعات الخضراء وتبني معايير الإنتاج المستدام، يمكن للمملكة تحقيق النمو الاقتصادي بطرق تحافظ على الموارد الطبيعية وتحمي البيئة.

- تعزيز الاستثمارات الأجنبية

تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً حيوياً في تطوير قطاع التصنيع وزيادة القدرة الإنتاجية. تساهم الدراسة في تقديم رؤى حول كيفية جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتقديم حوافز

للشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة. من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية، يمكن تحسين التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي وزيادة قدرته التنافسية (Bardesi، 2016).

أهمية الدراسة في تعزيز الاستثمارات الأجنبية:

1. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

استراتيجيات الصادرات والواردات تلعب دوراً حاسماً في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية. من خلال توسيع أسواق الصادرات وتحسين بيئة الأعمال، يمكن للمملكة جذب استثمارات جديدة في قطاعات متنوعة مثل التصنيع، التكنولوجيا، والبنية التحتية، مما يعزز من نمو الاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة.

2. تعزيز النقلة النوعية في الاقتصاد الوطني:

بتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات استراتيجية، تساهم هذه الاستراتيجيات في تحقيق النقلة النوعية في الاقتصاد السعودي. من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية، يمكن للمملكة تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وجذب المزيد من الاستثمارات على المدى الطويل.

3. دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي:

بالتعاون مع الشركات الأجنبية، يمكن للمملكة دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والتقنيات البيئية. هذا التعاون يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع التحولات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

4. تعزيز الشراكات الاستراتيجية الدولية:

من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، تعزز المملكة من شراكاتها الاستراتيجية مع الدول الأخرى والشركات العالمية. هذه الشراكات تعزز التبادل التجاري والتقنيات، وتساهم في تحقيق تكامل اقتصادي أعمق يعود بالفائدة على الاقتصاديات المشاركة.

- خلق فرص عمل جديدة

يعتبر خلق فرص عمل جديدة أحد الأهداف الرئيسية لتنمية قطاع التصنيع. من خلال تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تعزيز نمو الصناعات المحلية وخلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي.

تسلط هذه الدراسة الضوء على الطرق التي يمكن من خلالها تحسين سياسات التوظيف وزيادة فرص العمل في القطاع الصناعي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (Zhang، 2023).

أهمية الدراسة في خلق فرص عمل جديدة:

1. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية:

استراتيجيات الصادرات والواردات تساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي في قطاع التصنيع. بتحفيز الإنتاجية وتوسيع الأسواق، يمكن للمملكة خلق فرص عمل للشباب والعمالة المحلية، مما يعزز من مستوى المعيشة ويخفض معدلات البطالة.

2. تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية:

من خلال توسيع نطاق الصادرات وزيادة الاستثمارات في قطاع التصنيع، يتم تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية. هذا التحفيز يؤدي إلى توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الطلب على القوى العاملة، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3. تطوير المهارات والتدريب:

زيادة فرص العمل في قطاع التصنيع، يمكن للمملكة تطوير المهارات والقدرات لدى القوى العاملة المحلية. هذا يشمل التدريب على التقنيات الحديثة والابتكارات التكنولوجية، مما يزيد من فرص التوظيف ويحسن من مستوى الإنتاجية.

4. تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية:

من خلال خلق فرص عمل جديدة، تساهم الاستراتيجيات الصادرات والواردات في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. بتوفير فرص عمل مستدامة ومناسبة للشباب والمجتمعات المحلية، يمكن للمملكة تعزيز التوازن الاجتماعي والحد من الفقر.

- الاستفادة من التحولات العالمية

يشهد العالم تحولات كبيرة في الاقتصاد والتجارة نتيجة للتطورات التكنولوجية والعولمة. تساهم هذه الدراسة في تحليل كيفية تأثير هذه التحولات على استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية، وتقديم توصيات للاستفادة من هذه التحولات بشكل فعال. من خلال فهم التحولات العالمية وتكييف السياسات الاقتصادية معها، يمكن للمملكة تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي وزيادة تنافسيتها.

أهمية الدراسة في الاستفادة من التحولات العالمية:

1. التكامل في الاقتصاد العالمي:

استراتيجيات الصادرات والواردات تساهم في تكامل الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي من خلال الربط بين الأسواق الدولية وتبادل السلع والخدمات. يمكن للمملكة أن تستفيد من التحولات الاقتصادية العالمية مثل العولمة والتكنولوجيا الرقمية لتعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع حصتها في الأسواق العالمية.

2. تعزيز الابتكار والتقنيات الجديدة:

من خلال الانفتاح على التحولات التكنولوجية والابتكارية على المستوى العالمي، يمكن للمملكة تعزيز قدرتها على تطوير التقنيات الجديدة في قطاعات مختلفة من الصناعة. هذا يشمل تبني التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والتحسين المستمر للعمليات الإنتاجية، مما يدعم الابتكار ويحسن كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات.

3. دعم التنمية المستدامة والموارد البشرية:

تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في دعم التنمية المستدامة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية. بتحسين فرص التوظيف وتطوير المهارات، يمكن للمملكة تعزيز قدرات القوى العاملة المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

4. التأثير على السياسات الاقتصادية والتجارية:

من خلال دراسة تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن للمملكة تحديد السياسات الاقتصادية والتجارية الفعالة التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. هذا يشمل تطوير السياسات التجارية لتعزيز الصادرات وزيادة التبادل التجاري مع الدول الشريكة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. لتحقيق هذا الهدف العام، تتمحور الدراسة حول مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى إلى توفير فهم شامل ومتعمق للموضوع.

- يهدف هذا الهدف إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات تعزيز الصادرات على تطور قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. يتضمن ذلك دراسة السياسات الحكومية والإجراءات التحفيزية التي تدعم الشركات المحلية في تصدير منتجاتها. سيتم تحليل تأثير هذه الاستراتيجيات على زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وابتكار تقنيات جديدة. كما سيتم تقييم مدى نجاح برامج مثل "صنع في السعودية" في تعزيز الهوية الوطنية للمنتجات السعودية وزيادة وعي الأسواق العالمية بجودتها.
- يسعى هذا الهدف إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات الواردات على تطور قطاع التصنيع السعودي. يتضمن ذلك دراسة الاعتماد على الواردات لتوفير المواد الخام والمكونات الصناعية اللازمة للإنتاج المحلي. سيتم تحليل تأثير الواردات على تكامل سلسلة التوريد، والكفاءة الإنتاجية، وجودة المنتجات النهائية. كما سيتم تقييم كيفية استيراد التكنولوجيا والآلات المتقدمة لتحسين العمليات الصناعية وتطوير المهارات التقنية للقوى العاملة المحلية.
- يهدف هذا الهدف إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على مكانة المملكة العربية السعودية في التجارة الدولية. سيتم تحليل البيانات التجارية لتقييم التغيرات في حجم الصادرات والواردات، وتحديد القطاعات الأكثر استفادة من هذه الاستراتيجيات. كما سيتم دراسة تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية والعلاقات الثنائية على تعزيز التجارة الخارجية للمملكة، وتقييم مدى فعالية هذه الاتفاقيات في تحسين الميزان التجاري وزيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية.
- يركز هذا الهدف على تحديد ومعالجة التحديات الرئيسية التي تعيق تنفيذ استراتيجيات الصادرات والواردات بشكل فعال. يتضمن ذلك دراسة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية اللوجستية، وجودة المنتجات، والمعايير الدولية، والتمويل. سيتم تحليل كيفية تأثير هذه التحديات على قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية. كما سيتم تقديم توصيات عملية لمعالجة هذه التحديات وتحسين السياسات الاقتصادية ذات الصلة.
- يهدف هذا الهدف إلى تقديم توصيات مدروسة لصانعي القرار لتحسين استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية. ستستند هذه التوصيات إلى نتائج التحليل والتقييم الذي تم إجراؤه خلال الدراسة. سيتم التركيز على كيفية تحسين السياسات الحكومية، وتطوير البنية

التحتية، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية. كما سيتم تقديم

اقتراحات لتحسين العلاقات التجارية الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- يسعى هذا الهدف إلى فهم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها استراتيجيات الصادرات

والواردات. سيتم تحليل تأثير هذه الاستراتيجيات على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل

القومي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. كما سيتم دراسة تأثيرها على تحقيق التنمية

المستدامة وتنويع مصادر الدخل بما يتماشى مع رؤية 2030. سيتم تقييم الفوائد التي تحققها هذه

الاستراتيجيات على المدى الطويل وكيفية تعزيز الاستفادة منها.

- يركز هذا الهدف على دراسة دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين فعالية استراتيجيات الصادرات

والواردات. سيتم تحليل كيفية استيراد وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة في قطاع التصنيع، وتأثير ذلك

على تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات. كما سيتم تقييم دور الابتكار في تطوير منتجات جديدة تلي

احتياجات الأسواق العالمية وتعزز القدرة التنافسية للمملكة. سيتم تقديم توصيات لتعزيز

الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الابتكار المحلي.

تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هو تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع، وكيف تؤثر هذه الاستراتيجيات

على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر استراتيجيات تعزيز الصادرات على نمو وتطور قطاع التصنيع في المملكة العربية

السعودية؟

• ما هي السياسات الحكومية والإجراءات التحفيزية التي تدعم الشركات المحلية في تصدير

منتجاتها؟

• كيف تؤثر هذه الاستراتيجيات على زيادة الإنتاجية وجودة المنتجات والابتكار التكنولوجي

في قطاع التصنيع؟

2. ما هو دور استراتيجيات الواردات في دعم قطاع التصنيع السعودي؟

- كيف يؤثر الاعتماد على الواردات لتوفير المواد الخام والمكونات الصناعية على تكامل سلسلة التوريد والكفاءة الإنتاجية؟
- كيف تسهم استيراد التكنولوجيا والآلات المتقدمة في تحسين العمليات الصناعية وتطوير المهارات التقنية للقوى العاملة المحلية؟

3. كيف تؤثر استراتيجيات الصادرات والواردات على مكانة المملكة العربية السعودية في التجارة

الدولية؟

- ما هي التغيرات في حجم الصادرات والواردات نتيجة لهذه الاستراتيجيات؟
- كيف تؤثر الاتفاقيات التجارية الدولية والعلاقات الثنائية على تعزيز التجارة الخارجية للمملكة؟

4. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة

العربية السعودية؟

- ما هي التحديات المتعلقة بالبنية التحتية اللوجستية، وجودة المنتجات، والمعايير الدولية، والتمويل؟
- كيف تؤثر هذه التحديات على قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية؟

5. ما هي التوصيات العملية لتحسين استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية

السعودية؟

- كيف يمكن تحسين السياسات الحكومية لتشجيع الصادرات والواردات؟
- ما هي الإجراءات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية؟

6. ما هي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات الصادرات والواردات على المدى

الطويل؟

- كيف تسهم هذه الاستراتيجيات في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة؟

- كيف تدعم هذه الاستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل بما

يتماشى مع رؤية 2030؟

7. كيف يمكن للتكنولوجيا والابتكار دعم استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية

السعودية؟

- ما هو دور التكنولوجيا المتقدمة في تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات في قطاع التصنيع؟
- كيف يمكن تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الابتكار المحلي لتلبية احتياجات

الأسواق العالمية؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الصادرات والواردات تؤثر بشكل كبير على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات تعزيز الصادرات تؤثر بشكل إيجابي على نمو وتطور قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الواردات تسهم بشكل إيجابي في دعم قطاع التصنيع السعودي من خلال توفير المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الصادرات والواردات تؤثر بشكل كبير على مكانة المملكة العربية السعودية في التجارة الدولية وزيادة حجم الصادرات والواردات.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن التحديات المتعلقة بالبنية التحتية اللوجستية وجودة المنتجات والمعايير الدولية والتمويل تؤثر سلباً على فعالية استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.

- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن تحسين السياسات الحكومية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي يزيد من فعالية استراتيجيات الصادرات والواردات.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الصادرات والواردات تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، مثل خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن التكنولوجيا والابتكار يدعمان بشكل كبير استراتيجيات الصادرات والواردات من خلال تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات في قطاع التصنيع السعودي.

الدراسات السابقة:

تتناول دراسة (Belloumi، 2020) تأثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وهو يفعل ذلك من خلال استخدام إطار التكامل المشترك للتأخر الموزع الانحداري، باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة من 1971 إلى 2016. وبشكل عام، تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الانفتاح التجاري ومؤشرين للتنمية المستدامة - هما النمو الاقتصادي والنمو البيئي. جودة. وتشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤثر على مؤشرات النمو الاقتصادي وجودة البيئة على المدى القصير. ومع ذلك، على المدى الطويل، يكون للانفتاح التجاري تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي عندما يتم قياسه بواسطة متغيرات نسبة الصادرات بالإضافة إلى الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ولكن هناك تأثير إيجابي كبير لمتغير نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر الانفتاح التجاري سلباً على جودة البيئة على المدى الطويل. تظهر الاختبارات المستخدمة لتشخيص النماذج أنها صالحة، وبالتالي فإن النتائج التي توصلنا إليها قوية. وبشكل شامل، نجد أن الانفتاح التجاري كان من الممكن أن يؤدي إلى تدهور التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية.

تتناول دراسة (Alotaibi، 2020) تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة 1980-2018. تم إجراء التحقيق من خلال اختبارات ديكي فولر (1979) وفيليبس بيرون (1988)

لتقنيات التكامل المستخدمة في هذه الدراسة لاختبار القيم اللوغاريتمية للسلسلة الزمنية الأساسية لجذر الوحدة واختبار إنجل جرانجر وجوهانسن (1988). اختبارات التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات الحقيقية والواردات الحقيقية. المتغيرات المختارة للدراسة هي الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الحقيقية، والواردات الحقيقية التي تم جمعها بشكل رئيسي من سمسا (مؤسسة النقد العربي السعودي). تم جمع أسعار المستهلك من مؤشرات التنمية العالمية. وأظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة متضمنة بقيمها الثابتة عند جذر الوحدة. ومن أجل ضمان وجود علاقة متوازنة بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات وأسعار المستهلك، على المدى الطويل، استخدمنا طريقة جرانجر إنجل التي تكشف عن وجود ارتباط مشترك بين المتغيرات. وأظهر استقرار معاملات الانحدار من نتيجة انحدار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات. وأكدت اختبارات التكامل المشترك أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالصادرات طويلة الأجل. وتشير نتائج الاختبار السببي إلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والواردات غير مرتبطة بالاقتصاد قصير المدى، مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ويوصى بضرورة قيام الاقتصاد السعودي بتوسيع نطاقه في الأسواق العالمية من خلال تعزيز نمو قطاعات التصدير الأخرى من خلال تحرير قطاعي الخدمات والتصنيع، ويجب عليهم تحويل الاعتماد على الإيرادات النفطية إلى الإيرادات غير النفطية إلى جهود مكثفة لتنويع صادراته. سياسات موجهة والبحث عن سلع بديلة (بخلاف النفط والمنتجات ذات الصلة). كما يجب إنشاء قاعدة إنتاجية صناعية تلي احتياجات الاقتصاد المحلي ومن ثم التصدير.

كونها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فإن الصادرات والواردات لها آثار كبيرة على توليد الثروة والناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية. يركز البحث الحالي على دراسة الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية لتحديد إمكانية وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتمد الدراسة على مجموعات بيانات تشمل سبعة وأربعين عامًا من السجلات التي نشرها البنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. تم الحصول على نتائج تحليل البيانات من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر. واستناداً إلى تحليل البيانات التجريبية اللاحقة، تشير الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتكامل مع الواردات والصادرات عند تقييمه من منظور طويل الأجل. أظهرت نتائج العلاقة السببية لجرانجر أيضاً وجود علاقة سببية أحادية

الاتجاه للناتج المحلي الإجمالي والواردات. وعند النظر إليها بمعزل عن العوامل الأخرى، تشير النتائج إلى أن التجارة مساهم كبير في الاقتصاد السعودي، حيث تتمتع التجارة العابرة للحدود الوطنية بفوائد مباشرة على التنمية الاقتصادية على حساب الجودة البيئية. وفي هذا السياق، يبرز تحرير التجارة كأداة قوية لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يؤثر أيضًا سلبًا على الاستدامة من خلال إدخال وتحفيز الممارسات الضارة بالبيئة (Yusuf, 2023).

أحد أهم أهداف الاقتصاد هو تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي لتحسين رفاهية المواطن. ولهذا الغرض، من الأفضل أن يتم تحديد التدابير السياسية الموجهة نحو التصدير في الماضي القريب. تهدف الدراسة الحالية إلى إيجاد الروابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في حالة المملكة العربية السعودية. تستخدم الدراسة اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك والسببية الأكثر كفاءة للعثور على العلاقات الحقيقية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. تحاول الدراسة فحص الارتباط الديناميكي للصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ومن خلال تطبيق تقنية السلاسل الزمنية الأكثر شيوعًا للعلاقة طويلة المدى والسببية، تجد الورقة علاقات التكامل المشترك طويلة المدى في نموذج نمو الصادرات الخاص بنا. علاوة على ذلك، وجدنا تأثيرًا مرتدًا في العلاقات بين نمو الصادرات ونقترح المزيد من ترويج الصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (Alkhateeb, 2016).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تشكل المنطلقات النظرية للدراسة الأساس الفكري والعلمي لفهم وتحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. تتناول هذه المنطلقات النظريات الاقتصادية والسياسات التجارية التي تفسر كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، فضلاً عن العلاقة بين التجارة الدولية والاقتصاد الوطني.

1. نظرية الميزة النسبية

تعتبر نظرية الميزة النسبية من أهم النظريات التي تفسر أهمية الصادرات والواردات في الاقتصاد. تنص هذه النظرية على أن الدول تستفيد من التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، ومن ثم تبادل هذه السلع مع دول أخرى. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، تبرز الميزة النسبية في قطاع النفط

والبتروكيماويات، ولكن مع توجه البلاد نحو التنوع الاقتصادي، يتم تطبيق نفس المبدأ على الصناعات الأخرى. تعزز استراتيجيات الصادرات من قدرة المملكة على استغلال ميزات النسبية في صناعات متعددة، مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

2. نظرية النمو الاقتصادي الحديث

تنظر نظرية النمو الاقتصادي الحديث إلى الابتكار والتكنولوجيا كعوامل رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تركز هذه النظرية على أهمية الاستثمار في البحث والتطوير، والتعليم، والبنية التحتية لتحفيز الابتكار وزيادة الإنتاجية. تتجلى هذه المبادئ في استراتيجيات الواردات التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية، حيث تسعى لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة والآلات الحديثة لتعزيز قدرة قطاع التصنيع على الابتكار وتحسين الكفاءة الإنتاجية. يعكس ذلك توجه المملكة نحو بناء اقتصاد معرفي يعتمد على التكنولوجيا والابتكار.

3. نظرية سلسلة القيمة العالمية

تشير نظرية سلسلة القيمة العالمية إلى أن الإنتاج الصناعي أصبح أكثر تعقيداً وتوزيعاً على مستوى العالم. يتم إنتاج السلع في مراحل متعددة في دول مختلفة قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي. تعتبر هذه النظرية ذات أهمية كبيرة لفهم كيفية تأثير استراتيجيات الواردات على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. من خلال استيراد المكونات الأساسية والمواد الخام من الخارج، يمكن للصناعات المحلية أن تستفيد من التكامل في سلسلة القيمة العالمية، مما يعزز من كفاءتها وجودة منتجاتها. تساعد هذه الاستراتيجية في دمج الاقتصاد السعودي بشكل أعمق في الاقتصاد العالمي وزيادة تنافسيته.

4. نظرية السياسة التجارية

تركز نظرية السياسة التجارية على الأدوات والسياسات التي تستخدمها الدول لتعزيز صادراتها وتقييد وارداتها بهدف حماية الصناعات المحلية. تشمل هذه الأدوات التعريفات الجمركية، والحصص، والإعانات، والاتفاقيات التجارية. تسعى المملكة العربية السعودية من خلال سياساتها التجارية إلى خلق بيئة مواتية للصناعات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. تتضمن استراتيجيات الصادرات تقديم حوافز للشركات المصدرة، وتسهيل الإجراءات الجمركية، والدخول في اتفاقيات تجارية لتعزيز الوصول إلى

الأسواق الخارجية. بالمقابل، تهدف سياسات الواردات إلى ضمان توفر المواد الخام والمكونات الأساسية بأسعار مناسبة لدعم الصناعات المحلية.

5. نظرية التنمية الاقتصادية

تركز نظرية التنمية الاقتصادية على كيفية تحقيق الدول النامية للنمو الاقتصادي والتحول الصناعي. تعتبر هذه النظرية ذات صلة كبيرة للمملكة العربية السعودية التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ضمن رؤية 2030. تبرز أهمية استراتيجيات الصادرات والواردات في تحقيق هذا الهدف من خلال تنوع الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات الدخل والمعيشة. تعتمد التنمية الاقتصادية على القدرة على التكيف مع التغيرات العالمية وتطوير سياسات تعزز من قدرة الاقتصاد على النمو المستدام.

6. نظرية الاقتصاد الإقليمي

تشير نظرية الاقتصاد الإقليمي إلى أهمية التكامل الإقليمي في تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، يعزز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والشركاء الإقليميين من فعالية استراتيجيات الصادرات والواردات. من خلال التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة، يمكن للمملكة تعزيز تبادل السلع والخدمات، وزيادة الاستثمارات المشتركة، وتحقيق منافع اقتصادية أكبر من خلال الاقتصادات المشتركة.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية لتحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. تتضمن المنهجية الكمية جمع البيانات الكمية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية لتقديم نتائج موثوقة وقابلة للتعميم. تتيح هذه المنهجية فهمًا دقيقًا للتأثيرات المختلفة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات. وفيما يلي تفصيل للمنهجية وطرق البحث المستخدمة:

1. تصميم البحث

يعتمد تصميم البحث على منهجية وصفية تحليلية تهدف إلى وصف الوضع الحالي لقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية وتحليل تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات عليه. يتضمن التصميم الوصفي تحليل

البيانات الكمية المتعلقة بالصادرات والواردات والإنتاج الصناعي، بينما يتضمن الجزء التحليلي استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات.

2. جمع البيانات

- مصادر البيانات الأولية:

سيتم جمع البيانات الأولية من خلال استطلاعات الرأي والاستبيانات الموجهة إلى الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. ستتضمن الاستبيانات أسئلة متعلقة بتأثير سياسات الصادرات والواردات على الإنتاج والجودة والتكاليف والتحديات التي تواجهها الشركات. كما سيتم إجراء مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء اقتصاديين للحصول على رؤى متعمقة حول السياسات الحالية وآثارها.

- مصادر البيانات الثانوية:

سيتم جمع البيانات الثانوية من تقارير المؤسسات الحكومية مثل وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للإحصاء، ومنظمات التجارة الدولية. ستتضمن هذه البيانات معلومات حول حجم الصادرات والواردات، والقيمة الاقتصادية للقطاعات الصناعية المختلفة، والاتفاقيات التجارية، والسياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة.

3. أدوات البحث

- الاستبيانات:

تم تصميم استبيانات شاملة تحتوي على أسئلة مغلقة ومفتوحة للحصول على بيانات كمية ونوعية حول تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع. سيتم توزيع الاستبيانات على عينة عشوائية من الشركات الصناعية في مختلف القطاعات.

- المقابلات:

ستتم مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء في مجال التجارة والاقتصاد للحصول على رؤى نوعية مكملية للبيانات الكمية. ستساعد هذه المقابلات في فهم السياسات والإجراءات الحالية وتأثيرها على قطاع التصنيع.

4. تحليل البيانات

- التحليل الوصفي:

سيتم استخدام التحليل الوصفي لتقديم صورة واضحة عن البيانات المجمعة، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية لتوضيح حجم الصادرات والواردات، والنمو في قطاع التصنيع، وتوزيع الصناعات المختلفة. سيساعد التحليل الوصفي في فهم الاتجاهات العامة والعلاقات الأولية بين المتغيرات.

- التحليل الإحصائي:

سيتم استخدام التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات. سيتم استخدام تقنيات التحليل الإحصائي المتقدمة مثل الانحدار الخطي المتعدد، وتحليل التباين (ANOVA)، واختبارات T للتحقق من الفرضيات الفرعية. سيساعد هذا التحليل في تحديد مدى تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على الأداء الصناعي والتجارة الدولية.

5. اختيار العينة

ستتم عملية اختيار العينة بشكل عشوائي لضمان تمثيل جميع القطاعات الصناعية في المملكة العربية السعودية. سيتم تحديد حجم العينة بناءً على المعايير الإحصائية لضمان الحصول على نتائج موثوقة ودقيقة. سيتراوح حجم العينة بين 200 و300 شركة لضمان التنوع والشمولية.

6. الإجراءات التنفيذية

- جمع البيانات:

سيتم توزيع الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لبعض الشركات للحصول على استجابات مباشرة. ستتم متابعة المشاركين للتأكد من استكمال الاستبيانات في الوقت المحدد.

- تحليل البيانات:

سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS لتحليل البيانات. سيتم تنظيف البيانات والتحقق من دقتها قبل إجراء التحليلات الإحصائية.

- التحقق من الفرضيات:

سيتم اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتأكد من وجود دلالات إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. سيساعد هذا في تحديد تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية بشكل دقيق.

7. تفسير النتائج وتقديم التوصيات

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، سيتم تفسير النتائج في ضوء الأطر النظرية والمفاهيم الاقتصادية. سيساعد هذا التفسير في تقديم توصيات عملية لصانعي القرار حول كيفية تحسين سياسات الصادرات والواردات لتعزيز قطاع التصنيع وزيادة القدرة التنافسية في التجارة الدولية.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من الأدوات البحثية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بدور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه الأدوات إلى توفير بيانات دقيقة وموثوقة لدعم الفرضيات واستخلاص النتائج. وفيما يلي تفصيل لأدوات الدراسة المستخدمة:

1. الاستبيانات

- تصميم الاستبيان:

تم تصميم الاستبيانات بعناية لتغطي جميع الجوانب المتعلقة باستراتيجيات الصادرات والواردات وتأثيرها على قطاع التصنيع. تشمل الاستبيانات أسئلة مغلقة ومفتوحة للحصول على بيانات كمية ونوعية. الأسئلة المغلقة تستخدم لقياس متغيرات محددة باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) لتقييم آراء المشاركين حول تأثير السياسات المختلفة، في حين توفر الأسئلة المفتوحة فرصة للمشاركين لتقديم ملاحظاتهم ورؤاهم بشكل أكثر تفصيلاً.

- توزيع الاستبيان:

يتم توزيع الاستبيانات على عينة من الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين ومسؤولين حكوميين معنيين بسياسات التجارة. يتم توزيع الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والزيارات الميدانية لضمان الوصول إلى عينة متنوعة وشاملة.

- تحليل الاستبيانات:

يتم تحليل الاستبيانات باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS. يتم تنظيف البيانات وتصنيفها قبل التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج وتفسيرها. يتم استخدام تقنيات التحليل الوصفي لتقديم لمحة عامة عن البيانات، وكذلك التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات.

2. المقابلات

- تصميم المقابلات:

تم تصميم أسئلة المقابلات لتكون شاملة ومرنة، بما يسمح للمقابلات بجمع بيانات نوعية تفصيلية. تشمل الأسئلة مواضيع حول السياسات التجارية، التحديات التي تواجه قطاع التصنيع، والتجارب الشخصية للمسؤولين والخبراء مع استراتيجيات الصادرات والواردات.

- إجراء المقابلات:

تُجرى المقابلات بشكل فردي مع مجموعة من المسؤولين الحكوميين، مديري الشركات الصناعية، والخبراء الاقتصاديين. يتم تسجيل المقابلات (بموافقة المشاركين) وتدوين الملاحظات لضمان جمع كل المعلومات الضرورية. تُجرى المقابلات بشكل شخصي أو عبر منصات الاتصال المرئي لضمان تغطية جغرافية أوسع.

- تحليل المقابلات:

يتم تحليل البيانات النوعية المستمدة من المقابلات باستخدام تقنيات التحليل الموضوعي (Thematic Analysis). يتم تحديد الموضوعات الرئيسية والنماذج المتكررة في إجابات المشاركين لتقديم فهم عميق للتحديات والفرص المتعلقة باستراتيجيات الصادرات والواردات.

3. تحليل البيانات الثانوية

- جمع البيانات الثانوية:

تتضمن البيانات الثانوية المعلومات التي تم جمعها من تقارير ومصادر رسمية مثل وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للإحصاء، منظمات التجارة الدولية، والتقارير السنوية للشركات. تشمل هذه البيانات إحصاءات حول حجم الصادرات والواردات، النمو في قطاع التصنيع، القيم الاقتصادية للقطاعات المختلفة، والسياسات التجارية الحالية.

- تحليل البيانات الثانوية:

يتم تحليل البيانات الثانوية باستخدام تقنيات التحليل الكمي مثل تحليل الانحدار وتحليل التباين (ANOVA). تساعد هذه البيانات في تقديم سياق أوسع للنتائج المستخلصة من الاستبيانات والمقابلات، وتتيح التحقق من الفرضيات بشكل دقيق.

4. التحليل الإحصائي

- البرامج الإحصائية:

يتم استخدام برامج تحليل البيانات الإحصائية مثل SPSS لتحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات والبيانات الثانوية. تشمل التحليلات الإحصائية استخدام الأساليب الوصفية والاستدلالية لتقديم نتائج دقيقة ومفصلة.

- تقنيات التحليل:

تشمل تقنيات التحليل الإحصائي المستخدمة في هذه الدراسة:

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير متغيرات محددة مثل السياسات الحكومية وتحفيز الصادرات على الأداء الصناعي.
- تحليل التباين (ANOVA) لمقارنة تأثير السياسات المختلفة على قطاعات صناعية متعددة.
- اختبارات T لاختبار الفرضيات المتعلقة بالفروقات بين مجموعات البيانات المختلفة.

حدود الدراسة:

توضح حدود الدراسة المتمثلة في الجوانب البشرية، الزمانية، والمكانية لدور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية، وهي كما يلي:

• الحدود البشرية

يتمثل العامل البشري في الدراسة في العينة المستهدفة من الأفراد المشاركين، والذين يشملون:

- المديرين التنفيذيين والمسؤولين في الشركات الصناعية؛ يتم استطلاع آرائهم ومشاهداتهم حول تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على أداء قطاع التصنيع وكفاءته في السوق العالمية.

- الخبراء الاقتصاديين والمستشارين الاستراتيجيين يقدمون رؤى متخصصة حول السياسات التجارية والآثار المترتبة على التجارة الدولية والصناعات المحلية.
- المسؤولين الحكوميين يقدمون معلومات حول السياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة الدولية والدعم لقطاع التصنيع، بما في ذلك التحفيز والقوانين التجارية.

• الحدود الزمانية

يركز البحث على السياق الحالي (2024) للمملكة العربية السعودية، والتحول الاقتصادي والسياسية التي تؤثر على قطاع التصنيع والتجارة الدولية.

• الحدود المكانية

تركز الحدود المكانية على النطاق الجغرافي للدراسة، ويتضمن ذلك:

- تتمركز الدراسة حول السياق السعودي، وتأثير سياسات الصادرات والواردات على الصناعات المحلية والتجارة الدولية بهذا البلد.
- يتم اختيار قطاعات صناعية محددة ضمن المملكة العربية السعودية لتحليل تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات عليها، مما يساهم في تقييم الفروق بين القطاعات وتوجيه السياسات بشكل أكثر دقة.

References

- Alhowaish, A. (2017). Exports, Imports and Economic Growth in Saudi Arabia: An Application of Cointegration and Error-Correction Modeling. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/266617552_Exports_Imports_and_Economic_Growth_in_Saudi_Arabia_An_Application_of_Cointegration_and_Error-Correction_Modeling
- Alkhateeb, T. T. (2016). The Relationship between Exports and Economic Growth in Saudi Arabia. 16(4). Retrieved from <https://mp.ra.ub.uni-muenchen.de/109459/>
- Alotaibi, M. E. (2020). The Impact of International Trade on Economic Growth. 16(11). Retrieved from <https://www.davidpublisher.com/Public/uploads/Contribute/605442283e613.pdf>
- Alshehry, A. (2020). The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia. 12(13). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/12/13/5421>
- Asiri, M. A. (2020). Trade Facilitation and Logistics Performance in Saudi Arabia: Lessons and Policy Directions for Nigeria in the Digital Age. Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-34552-5_3
- Bardesi, H. (2016). THE IMPACT OF FDI ON GROWTH OF SAUDI ECONOMY: AN EMPIRICAL EVALUATION OF MANUFACTURING SECTOR. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/305677253_THE_IMPACT_OF_FDI_ON_GROWTH_OF_SAUDI_ECONOMY_AN_EMPIRICAL_EVALUATION_OF_MANUFACTURING_SECTOR
- Belloumi, M. (2020). The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia. 12(13). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/12/13/5421>
- Blazquez, J. (2021). Effects of Saudi Arabia's economic reforms: Insights from a DSGE model. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0264999320312657>
- Bradshaw, M. (2019). Preparing for the new oil order? Saudi Arabia and Russia. 26. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X19300677>
- Gouider, A. (2020). Manufactured goods' export diversification in Saudi Arabia: A spatial panel approach. 8(1). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340790613_Manufactured_goods'_export_diversification_in_Saudi_Arabia_A_spatial_panel_approach
- Guendouz, A. (2020). The Economic Diversification in Saudi Arabia under the Strategic Vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/346080275_The_Economic_Diversification_in_Saudi_Arabia_under_the_Strategic_Vision_2030
- Hanif, M. (2018). An Analysis of International Trade of Pakistan: With a Focus on Exports. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2702970

- Istaiteyeh, R. (2023). Exports- and Imports-Led Growth: Evidence from a Time Series Analysis, Case of Jordan. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/11/5/135>
- Murshed, M. (2022). The impacts of fuel exports on sustainable economic growth: The importance of controlling environmental pollution in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2352484722019114>
- Ouassaf, S. (2023). The export-economic growth nexus: The case of Saudi Arabia. 21(2). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372086502_The_export-economic_growth_nexus_The_case_of_Saudi_Arabia
- Razek, N. H. (2021). Saudi Arabia's currency misalignment and international competitiveness, accounting for geopolitical risks and the super-contango oil market. 72. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S030142072100074X>
- Sallam, M. A. (2022). The role of the manufacturing sector in promoting economic growth in the Saudi economy: A cointegration and VECM approach. 8(7). Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5797208/>
- Tawfik, E. A. (2022). Localizing pharmaceuticals manufacturing and its impact on drug security in Saudi Arabia. 30(1). Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8802089/>
- Waheed, R. (2020). The role of non-oil exports, tourism and renewable energy to achieve sustainable economic growth: What we learn from the experience of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0954349X20303842>
- Yusuf, N. (2023). Significance of International Trade and National GDP as Two Integral Components of Sustainable Economic Development in Saudi Arabia. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-023-01245-5>
- Zhang, S. (2023). Neglected negative consequences of using exports to earn foreign exchange. 6. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590051X23000382>
- أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد. محمد, أ. أ. الكلي. Retrieved from https://jsec.journals.ekb.eg/article_94580_b98bf684cb9013998eea5e839d83d391.pdf

Midocean University



Management College

Specialization in Business Administration

Research Title

The role of export and import strategies on the manufacturing sector and their impact on international trade in the Kingdom of Saudi Arabia

Preparation by/

Mohammed Abdulwohab Alkahtani

233000702

Supervisor/

Dr. Fayez Jadad

Dr. Al Faisal Hassan

Year:

2024